

أشهر المصطلحات

المتداولة في

كتب القراءات

لجامعة

أبي عبد الله

عبد العزيز بن إبراهيم بن عبد الله السوداني

عفا الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه ورسله، تلقى القرآن من لدن حكيم خير فهدى الناس إليه، وأقام فيهم حكمه وشريعته.

أما بعد: فإن أول قضية ومسألة ينبغي أن يعرفها طالب علم القراءات، بعد معرفته لمبادئ العلوم العشرة المعلومة المشتهرة، أن يعرف المصطلحات؛ لأن معرفة مصطلحات الفن أو العلم وتحديداتها، وبيان مفهومها، أساس يُبنى عليه ما يتبعه من خطوات؛ لأن الأحكام مبنية على التعريف الصحيح؛ فإذا لم نفهم التعريف الصحيح لمصطلحاتهم وقواعدهم بوضوح؛ فلن نتفق ابتداءً على فهم مرادهم منها.

المصطلح: هو إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد.

والاصطلاح: وهو اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص (أو معهود بينهم) متى ما أطلق انصرف الحكم إليه.

ومصطلحات علم القراءات يمكن تقسيمها إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: مصطلحات قديمة، وما زالت مستعملة إلى يومنا هذا بمعناها القديم، مثل مصطلح: الأحرف السبعة، والعرضة الأخيرة، والرواية، والتلقي، والحرف.

القسم الثاني: مصطلحات قديمة، وبقيت مستعملة في زماننا، ولكن معناها قد تغير مثل مصطلح: الاختيار، فقد كان يعنى به في الأزمنة الأولى، اختيار رواية، وتلق وأداء، بخلاف معنى هذا المصطلح في زماننا؛ فإنه يعني أصل الأخذ بالرخصة الواردة في الأحاديث الواردة في الأحرف السبعة، وأنه اختيار أداء وقراءة، لا اختيار رواية.

القسم الثالث: مصطلحات قديمة، واندثرت، ولم يبق لها وجود، كقراءة العامة.

القسم الرابع: مصطلحات لم تكن موجودة من قبل، ولكنها نشأت متأخرة نظرا لنشوء المصطلحات في كافة الفنون، ومنها: مصطلح توجيه القراءات، تحرير القراءات، وغيرهما كثير، مما يتطلب من الكاتبين في تراجم القراء أن يحلّلوا كل

مصطلح من هذه المصطلحات، ويوضحوا معناها، وموقع هذا المصطلح من علم القراءات قديماً وحديثاً.^(١)

أشهر المصطلحات المتداولة في كتب القراءات، والمستعملة بين القراء^(٢):

(١) - الأحرف السبعة:

الأحرف: جمع حرف، وهو: لفظ مشتق من مادة (ح ر ف) وهذا اللفظ يُستعمل في اللغة بمعنى الوجه والطريقة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ [الحج: ١١]. أي: على وجه واحد.^(٣)

(١) انظر: مقدمات في علم القراءات، لمحمد بن أحمد بن مفلح (١ / ٢١٢).

(٢) سأذكر أبرز المصطلحات، كما أني سأقتصر على ذكر التعريف الاصطلاحي دون اللغوي - إلا فيما لا بد منه - خوفاً من الإطالة، وأخذت هذه المصطلحات من مصادر متعددة تفوق الخمسين، ذكرت بعضها هنا.

(٣) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس، والقاموس المحيط مادة (ح ر ف).

وفي الاصطلاح: صوت مُعتمد على مقطع محقق، أو مقدر، وهو ما يتألف منه الكلام، وهي: (أ، ب، ت ..) إلخ، والمشهور في عدّتها تسعة وعشرون حرفاً، منها عشرة أحرف زائدة، وتسعة عشر حرفاً أصلياً.

أما الحروف الزائدة: فمجموعة في: «سألتمونيها»، وهي: التي لا يقع في كلام العرب حرف زائدة في اسم، ولا فعل، إلا من هذه الأحرف العشرة؛ والمقصود بالزيادة: أن يأتي زائداً على وزن «فعل» أي: ليس بفاء الكلمة، ولا عينها، ولا لامها، نحو: «استكبر»، وتقع هذه الزوائد في مواضع أخرى أصلاً، ولذلك تلقب بـ «الحروف المذبذبة».

وأما الحروف الأصلية: فهي ما عدا الحروف الزائدة المذكورة، وعدّتها تسعة عشر حرفاً، وإنما سميت بذلك؛ لأنها لا تقع في كلام العرب إلا أصولاً.

وثمة خمسة حروف فرعية زائدة على التسعة والعشرين مستعملة في كلام العرب، ونزل بها القرآن الكريم، وهي: النون الخفيفة، والألف المائلة، والألف المغلظة، - كما في طريق الأزرق، عن ورش في تغليظ اللامات - والصاد المشمة صوت الزاي - كما في: «صراط» وما أشبهه عن حمزة -، والهمزة المسهلة بَيْنَ بَيْنَ، ويقال

لها: «الحروف المشربة»، و«الحروف المشوبة»، و«الحروف المخالطة»؛ لأنها مشربة بغيرها، وتتخالط في اللفظ مع غيرها^(٤).

والسبعة: لفظ مشتق من مادة (س ب ع)، وهذا اللفظ يُستعمل في اللغة في أحد معنيين:

(١) - العدد الذي يلي الستة في العدد المفرد، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتَ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦].

(٢) - التعدد والكثرة، ومنه قوله تعالى: ﴿أَسْتَغْفِرُ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرُ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠].

فلا يفهم من هذا النص بأن النبي ﷺ لو استغفر لهم فوق السبعين لغفر الله لهم، فليس المراد في الآية حقيقة العدد المذكور ولكن المراد كثرة العدد.^(٥)

(٤) انظر: مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات (ص ٥٧).

(٥) انظر: معالم التنزيل للإمام البغوي (٢/ ٣١٥)، وتفسير ابن كثير (٣/ ٤٣٢).

قال المحافظ ابن حجر العسقلاني في الفتح (٢١/٩): (قوله-أي البخاري:- باب أنزل القرآن على سبعة أحرف)..... ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد بل المراد التسهيل والتيسير، ولفظ السبعة يطلق على إرادة الكثرة في الأحاد، كما يطلق السبعين في العشرات، والسبعمائة في المئين، ولا يراد العدد المعين، وإلى هذا جنح القاضي عياض، ومن تبعه. اهـ

الأحرف السبعة اصطلاحًا: لقد اتفق العلماء على أن القرآن نزل على سبعة أحرف، وهذا الذي صرحت به الأحاديث، كقوله ﷺ: «إِنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ»^(٦).

ولكنهم اختلفوا في المفهوم أو المعنى المراد منها على خمسة وثلاثين قولاً ذكرها أبو حاتم محمد بن حبان البستي وغيره.

(٦) رواه البخاري برقم (٢٤١٩) واللفظ له، ورواه مسلم برقم (٨١٨) عن عمر، وجاء عن هشام بن حكيم، وعثمان بن عفان، وأبي بن كعب، وابن عمر، وأبي هريرة، وغيرهم؛ فالحديث متواتر، وذكر الإمام السيوطي في كتابه «الإتقان في علوم القرآن» واحدًا وعشرين صحيحًا رَوَوْا أحاديث الأحرف السبعة.

فمنهم: من ذهب إلى أن المراد بالأحرف السبعة: سبعة أوجه من المعاني المتقاربة بألفاظ مختلفة، نحو: أقبل، وتعال وهلم، وهذا القول هو الذي عليه أكثر أهل العلم كسفيان بن عيينة، وعبد الله بن وهب، والطبري، والطحاوي، وغيرهم.

ومنهم: من قائل المراد بها سبع لغات في القرآن، على لغات العرب كلها، يَمْنِها ونَزَارِها؛ لأن رسول الله ﷺ لم يجهل شيئاً منها، وكان قد أوتي جوامع الكلم، وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه، ولكن هذه اللغات السبع متفرقة في القرآن، فبعضه بلغة قريش، وبعضه بلغة هُذَيْل، وبعضه بلغة هِوْازن، وبعضه بلغة اليمن، وإلى هذا القول -أي إن القرآن أنزل على سبعة أحرف، على سبع لغات- ذهب أبو عبيد القاسم بن سلام واختاره ابن عطية.

ومنهم: من قال: إن المراد بالأحرف السبعة معاني كتاب الله تعالى، وهي أمر ونهي ووعد ووعيد وقصص ومجادلة وأمثال. قال ابن عطية وهذا ضعيف؛ لأن هذا لا يسمى أحرفاً، وأيضاً فالإجماع على أن التوسعة لم تقع في تحليل حلال ولا في تغير شيء من المعاني.

وقد قيل: إن المراد بقوله ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»: القراءات السبع التي قرأ بها القراء السبعة؛ لأنها كلها صحت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا ليس بشيء لظهور بطلانه. انتهى كلام القرطبي ببعض تصرف. ^(٧)

وقيل غير ذلك، وفي اختلاف أهل العلم في المراد بالأحرف السبعة، أفردت عدة مصنفات، ولعل آخر من أفرد فيه الإمام عبد الرحمن بن إبراهيم الشافعي المعروف بأبي شامة ^(٨)، وأقدم وأقوى ما كتب في هذا - حسب ما رأيت - كتاب الإمام المقرئ عبد الرحمن بن أحمد الرازي المسمى بـ معاني الأحرف السبعة. ^(٩)

وقد بسطت اختلاف أهل العلم في المراد بالأحرف السبعة في كتابي «الفوائد» وتوسعت في بسطه، وذكرت أقوال الأئمة الكبار كأمثال الإمام أبي عمرو الداني، والإمام القرطبي، والحافظ ابن حجر - وقد طول في تحقيق هذه المسألة في

(٧) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١/ ٤٢-٤٦).

(٨) في كتاب قيم مائع أسماه: (المرشد الوجيز في علوم تتعلق بالكتاب العزيز).

(٩) انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد (٢/ ١٨٠)، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي (١/ ٣٠٨)،

ومقدمة تفسير ابن جرير (١/ ٢١).

«فتحه» -، والطبري، وابن عبد البر المالكي، والسيوطي، وغيرهم من الأعلام.^(١٠)

والراجع في المسألة بعد التحقيق فيها والنظر هو قول من قال: إن المراد بالأحرف السبعة في الحديث هي أوجه القراءة التي تُؤدِّي بها المعاني المتفقة بألفاظ مختلفة، وقد يكون ذلك في لغة واحدة، والله تعالى أعلم.

تنبيه: وهَمَّ بعض الناس في فهم المراد بالأحرف الواردة في أحاديث نزول القرآن على سبعة أحرف، وظن أنها قراءات الأئمة السبعة التي هي: قراءة نافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وعاصم، وحزمة، والكسائي، ولقد كان مبعث هذا التوهم؛ أنه لما صنف الإمام ابن مجاهد كتاب «السبعة في القراءات»^(١١)، واقتصر

(١٠) ولعلي أفردته في جزء مستقل.

(١١) يقول الإمام أبو العباس بن عمار لائماً ابن مجاهد ويقسو عليه في تعبيره: لقد فعل مسبع هذه السبعة ما لا ينبغي له، وأشكل الأمر على العامة بإيهامه كل من قل نظره أن هذه القراءات هي المذكورة في الخبر، وليته إذ اقتصر نقص عن السبعة أو زاد ليزيل الشبهة، ووقع له أيضاً في =

على سبع قراءات عفوًا من غير تعمد منه لعدد السبعة، فقد اشترط على نفسه ألا يروي إلا عمّن اشتهر بالضبط، والأمانة، وطول العمر في ملازمة القراءة، واتفاق الآراء على الأخذ عنه، والتلقي منه، فأفرد من كل مصر إمامًا واحدًا.

فالقراءات السبعة اختيرت حسب شروط معينة؛ لا على أن كلاً منها حرف من الأحرف السبعة، ولا أنها وحدها القراءات المتواترة؛ فالعشر متواترة أيضًا.

قال أبو شامة في كتابه "المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالقرآن العزيز": ظن قوم أن القراءات السبع الموجودة الآن هي التي أريدت في الحديث: هو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة، وإنما يظن ذلك بعض أهل الجهل. اهـ

قال الإمام أبو عبد الله القرطبي في مقدمة تفسيره (١/ ٧٩): «قال كثير من علمائنا كالدَّوْدِي، وابن أبي صُفْرة، وغيرهما: هذه القراءات السبع التي تُنسبُ لهؤلاء

= اقتصراره عن كل إمام على راويين أنه صار من سمع قراءة راو ثالث غيرهما أبطلها، وقد تكون هي أشهر وأصح وأظهر وربما بالغ من لا يفهم فخطأ أو كفر. اهـ انظر في البرهان (١/ ٣٢٩)، وكذا قال غير واحد منهم: مكي بن أبي طالب، وأبو العلاء الهمداني، وغيرهم من أئمة القراء. انظر: فتح الباري (ج ٩/ ص ٢٥).

القراء السبعة، ليست هي الأحرف السبعة التي اتسعت الصحابة في القراءة بها، وإنما هي راجعةٌ إلى حرف واحد من تلك السبعة، وهو الذي جمع عليه عثمانُ المصحفَ، ذكره ابن النحاس وغيره.

وهذه القراءات المشهورة هي اختياراتُ أولئك الأئمة القراء، وذلك أن كلَّ واحد منهم اختار - فيما روى، وعَلِمَ وجهَهُ من القراءات - ما هو الأحسنُ عنده والأولى، فالتزمه طريقةً، ورواه وأقرأ به، واشتهر عنه، وعُرف به، ونُسب إليه، فقل: حرفُ نافع، وحرف ابن كثير، ولم يمنع واحدٌ منهم اختار الآخر، ولا أنكره بل سَوَّغَه وجَوَّزه، وكلُّ واحد من هؤلاء السبعة روي عنه اختياران، أو أكثر، وكلُّ صحيح، وقد أجمع المسلمون في هذه الأعصار على الاعتماد على ما صحَّ عن هؤلاء الأئمة مما رَوَوْه ورأَوْه من القراءات، وكتبوا في ذلك مصنفات، فاستمرَّ الإجماعُ على الصواب، وحصل ما وعد الله به من حفظ الكتاب، وعلى هذا الأئمة المتقدمون والفضلاء المحققون، كالقاضي أبي بكر بن الطَّيِّب والطبري وغيرهما». اهـ.

وقال ابن السمعاني في «الشافى»: التمسك بقراءة سبعة من القراء دون غيرهم ليس فيه أثر ولا سنة وإنما هو من جمع بعض المتأخرين فانتشر رأيهم أنه لا تجوز الزيادة على ذلك قال وقد صنف غيره في السبع أيضا فذكر شيئا كثيرا من الروايات عنهم غير ما في كتابه فلم يقل أحد إنه لا تجوز القراءة بذلك لخلو ذلك المصحف عنه. اهـ

(٢) - الروايات:

الروايات في اللغة: جمع رواية، وهي كلمة مشتقة من مادة (روي)، وهذا اللفظ يُستعمل للدلالة على:

(١) - **حمل الشيء**: تقول العرب، إن فلانًا لرواية الديات أي: حاملها، ويروي الماء أي: يحمله، وهم رواة الأحاديث أي: حاملوها.

(٢) - **النقل**: رويت على أهلي: نقلت لهم الماء. (١٢)

(١٢) **انظر**: مادة (روي) في لسان العرب، والمعجم الوسيط، والصحاح في اللغة والعلوم.

وفي الاصطلاح: هي كل خلاف مختار ينسب للراوي عن الإمام مما اجتمع عليه الرواة.^(١٣) ومصدر الروايات هو الوحي، فليس للقراء في الروايات إلا النقل.

(٣) - الطرق:

الطرق في اللغة: جمع طريق، وهي كلمة مشتقة من مادة (طرق)، وهذا اللفظ يُستعمل للدلالة على السبيل الواسع، الذي يمر عليه الناس.^(١٤)

وفي الاصطلاح يقصد به أحد أمرين:

الأول: كل خلاف مختار ينسب للآخذ عن الراوي، وإن نزل.^(١٥) ومصدرها الوحي أيضاً.

الثاني: ما يطلق على طريق تلقي القراءات، كطريق الشاطبية، والدرّة، وطريق طيبة النشر، وهذه الطرق هي التي تؤخذ منها القراءات المتواترة.

(١٣) انظر: والاختلاف بين القراءات (ص ٨٥)، ولطائف الإشارات (ص ١٨٤).

(١٤) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس، والمعجم الوسيط مادة (ط ر ق).

(١٥) انظر: طيبة النشر في القراءات العشر (٢/ ١٩٩)، وسراج القارئ (ص ١٣).

(٤) - الأوجه :

الأوجه في اللغة: جمع وجه، وهو: لفظ مشتق من مادة (و ج هـ)، وهو يستعمل للدلالة على الظهور والبدور، أو الجانب، أو الجهة والناحية، أو النوع والقسم.^(١٦)

وفي الاصطلاح: هو كل خلاف ينسب لاختيار القارئ، ويسمى بالخلاف الجائز^(١٧)، وهو خلاف الأوجه التي تكون على سبيل التخيير والإباحة، فبأي:

(١٦) **انظر:** معجم المقاييس، ولسان العرب، مادة: (و ج هـ).

(١٧) لابد لمن أراد القراءة أن يعرف الخلاف الواجب من الخلاف الجائز، وأن يعرف أيضاً: الفرق بين القراءات، والروايات، والطرق، والفرق بينها، فتقول مثلاً: إثبات البسمة قراءة المكي، ورواية قالون عن نافع، وطريق الأصبهاني عن ورش، فهذه القراءات، والروايات، والطرق هي الخلاف الواجب، فلا بد أن يأتي القارئ بجميع ذلك ولو أدخل شيء منه كان نقصاً في روايته. اهـ وقال السيوطي: على مرید تحقیق القراءات وإحكام تلاوة الحروف أن يحفظ كتاباً كاملاً يستحضر به اختلاف القراءة وتميز الخلاف الواجب من الخلاف الجائز. اهـ انظر: الإتيان (ص ٣١).

وجه أتى القارئ أجزأه، كأوجه البسملة، والوقف، والروم، والإشمام، والطول،
والتوسط، والقصر، ونحوها. (١٨)

فالحلاصة: أن كل ما نسب للإمام فهو قراءة، وكل ما نسب للراوي عن الإمام فهو
رواية، وكل ما نسب للآخذ عن الراوي - وإن سفل - فهو طريق، والوجه ما
كان للتخير. (١٩).

(٥) - الاختيار:

الاختيار في لغة: لفظ مشتق من مادة (خ ي ر)، وهو يُستعمل للدلالة على
الاصطفاء والانتقاء والتفضيل. (٢٠).

(١٨) انظر: الإتيان (١ / ٢٠٩)، وإتحاف فضلاء البشر (ص ١٧).

(١٩) انظر: البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة (ص ٢٠).

(٢٠) انظر: مختار الصحاح للرازي، والمعجم الوسيط، مادة (خ ي ر).

وفي الاصطلاح: الصورة، أو الوجه الذي يختاره القارئ من بين مروياته، أو الراوي من بين مسموعاته، أو الآخذ عن الراوي من بين محفوظاته، وكل واحد مجتهد في اختياره. (٢١)

وقيل: ملازمة إمام معتبر وجهاً أو أكثر من القراءات، فينسب إليه على وجه الشهرة والمداومة، لا على وجه الاختراع والرأي والاجتهاد، ويسمى ذلك الاختيار (حرفاً) و (قراءة) و (اختياراً)، كله بمعنى واحد، فيقال: اختيار نافع، وقراءة نافع، وحرف نافع، كما يقال: قرأ خلف البزار (عن نفسه) و (في اختياره)، كلاهما بمعنى واحد: أي في قراءته، وفيما اختاره هو، لا فيما يرويه عن حمزة (٢٢).

*** المقرر:** هو العالم بالقراءات الذي رواها مشافهة عن مثله، وأجازه بالقراءة والإقراء، قال ابن الجزري: ولو حفظ التيسير مثلاً، ليس له أن يقرئ بما فيه إن لم يشافهه من شوفه به مسلسلاً؛ لأن في القراءات أشياء لا تحكم إلا بالسمع.

(٢١) انظر: القراءات القرآنية (ص ١٠٥)، وصفحات في علم القراءات (ص ١٨٥).

(٢٢) انظر: مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات (ص ١٥).

*** والقارئ:** على ثلاثة أقسام: مبتدئ، ومتوسط، ومنتَهٍ، فالمبتدئ من أفرد إلى ثلاث روايات، والمتوسط إلى أربع أو خمس، والمنتَهِي من عرف من القراءات أكثرها وأشهرها^(٢٣).

٦- الانفراد:

ما يعزى من أوجه القراءات إلى قارئ واحد من الأئمة، أو أحد روايتهم، أو أحد طرقهم، ومنها ما هو في عِدَاد الشاذ، ومنها ما هو في عِدَاد المتواتر، ويُعَبَّر عنها بـ (التفرد) و (الانفراد) و (الأفراد)^(٢٤).

٧- الأداء: يطلق ويراد به:

تأدية القُرَّاء القراءة إلينا بالنقل عَمَّن قبلهم. ما جاء صحيحاً مستفاضاً متلقى بالقبول، كمراتب المد الزائدة على القدر المشترك، وهذا وأمثاله ملحق بالقراءة المتواترة حكماً.

(٢٣) انظر: منجد المقرئين (ص ١٥).

(٢٤) انظر: مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات (ص ٣٢).

(٨) - أهل الأداء: أئمة نقل القرآن الكريم وقراءاته، وحقاقهم.

أهل البصرة: يُطلق على أبي عمرو بن العلاء البصري من القراء السبعة، ويعقوب الحضرمي البصري القارئ الثامن ويُعَبَّرُ عنهما بـ (بصري) و (البصريان)، وإذا انضم إليهما الحسن البصري وأيضاً يحيى اليزيدي البصري من القراء الأربعة عشر أطلق عليهم (البصريون).

أهل الحجاز: يقصد به من القراء السبعة ابن كثير المكي، ونافع المدني، ويقال لهما: (الحجازيان)، ومن القراء العشرة أبو جعفر المدني ومن القراء الأربعة عشر ابن مُحَيِّصِن المكي، ويقال لهم: (الحجازيون) و (حجازي)، ويستعمل (حجازي) عند بعض القراء لأبي عمرو البصري ويعقوب الحضرمي البصري، إذا وافق أهل الحرمين؛ لأن أبا عمرو ولد بمكة ويعقوب تابع له لأن مادة قراءته منه.

أهل العالية: يُطلق على ابن عامر الشامي إذا وافق أهل الحرمين، نسبته إلى العالية، وهي الحجاز وما والاها، ويقال لهم: (عُلوي).

أهل العراق: يُطلَق على أهل الكوفة وأهل البصرة، ويقال لهم: (العراقيون) و (عراقي).

أهل الكوفة: يقصد به من القراء السبعة عاصم ابن أبي النجود، وحمزة الزيات، والكسائي، ومن القراء العشرة خلف البزار، ومن القراء الأربعة عشر الأعمش الكوفي، ويقال لهم: (كوفي) و (الكوفيون) و (كوف).

أهل المدينة: يقصد به من القراء السبعة نافع المدني، ومن القراء العشرة أبو جعفر المدني، ويقال لهما: (مدني) و (المدنيان).

المكي: يقال: (مكي)، ويقصد به من القراء السبعة ابن كثير المكي، فإذا انضم إليه من القراء الأربعة عشر ابن مُحِيسِن المكي أطلق عليهما (المكيان) و (أهل مكة).

(٩) - الأسانيد :

الطرق الموصلة إلى القرآن الكريم ووجوه قراءاته، وهي تتكون من سلسلة من نقلة القرآن الذين تصدوا لنقل القرآن الكريم، وضبط حروفه، ولا تزال أسانيد

القراء متصلة، ولا سيما في القراءات العشر المتواترة، وأعلى ما وقع بين قراء العصر الحاضر وبين النبي ﷺ ستة وعشرون، أو سبعة وعشرون رجلاً^(٢٥).

(٢٥) أسانيد القرآن الكريم بمعنى أن الراوي قرأ القرآن على شيخه، وشيخه قرأ على شيخه، وهكذا حتى يصل إلى الصحابي الذي قرأ على النبي ﷺ، وسمع منه القرآن، فأسانيد القرآن اليوم كلها تمر بابن الجزري، وقد ذكر ابن الجزري في النشر (١/ ١٥٤): أن أعلى أسانيد القراءات المتصلة بالتلاوة عنده إسناد رواية حفص عن عاصم من طريق كتاب الكفاية لسبط الخياط، وإسناد رواية ابن ذكوان عن ابن عامر، وبينه وبين النبي ﷺ في كل من هاتين الروایتين (١٣) رجلاً كلهم من الأئمة الثقات، وقد تبين لي ولغيري من إخواننا الفضلاء، بعد البحث الشديد في مقارنة الإجازات والأسانيد، والتباحث مع عدد من علماء القراءات المهتمين بهذا الأمر، أن أعلى قراء العالم سندا اليوم هو الشيخ محمد بكري بن عبد المجيد الطرابيشي الدمشقي، وبينه وبين ابن الجزري في القراءات السبع (١١) رجلاً كلهم من الأئمة الثقات المشاهير، ومعناه أن أعلى إسناد اليوم يكون فيه بين المقرئ وبين النبي ﷺ ٢٥ أو ٢٦ أو ٢٧ راويا، وإنما قلت أو (٢٦) لأن الشيخ الطرابيشي قرأ من طريق الشاطبية وليس من طريق الكفاية وطريق الشاطبية أنزل، وأما أسانيد الطيبة المارة بكتاب الكفاية فأعلاها أسانيد الزيات ومحمد عبد الحميد وعبد

(١٠) - القراءة سنة:

تلقي الأواخر عن الأوائل القراءات بالأسانيد المتواترة عن رسول الله ﷺ وهي القراءات الموافقة لرسم المصاحف، المتضمنة ما استقرت عليه في العرضة الأخيرة، عن رسول الله ﷺ كما عرضها على جبريل أمين الوحي عليه السلام. أخرج سعيد بن منصور في سننه عن زيد بن ثابت قال القراءة سنة متبعة قال البيهقي أراد اتباع من قبلنا في الحروف سنة متبعة لا يجوز مخالفة المصحف الذي هو إمام ولا مخالفة القراءات التي هي مشهورة وإن كان غير ذلك سائعا في اللغة أو أظهر منها.

قال الإمام ابن الجزري في النشر: روينا عن عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت رضي الله عنهما من الصحابة وعن ابن المنكدر وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز وعامر الشعبي من التابعين أنهم قالوا القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول

= الباسط هاشم وبين ابن الجزري ١٢ راويا، [١٣ + ١ وهو ابن الجزري + ١٢ = ٢٦]. انظر: إقرأ القرآن الكريم منهجه وشروطه وأساليبه وآدابه.

فأقروا كما علمتموه ولذلك كان الكثير من أئمة القراءة كنافع وأبي عمرو يقول:
لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرأت لقرأت حرف كذا كذا، وحرف كذا كذا.

(١١) - القراءات المتواترة؛

ما اجتمعت فيها أركان صحة القراءة، وهي: موافقة اللغة القراءات ولو بوجهه،
وموافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وثبوت سندها، وجمهور العلماء على
اشتراط التواتر فيها، ويلحق بالقراءات المتواترة (القراءات المشهورة) و
(القراءات الصحيحة)، وهي: ما صح سندها بنقل العدل الضابط كذا إلى منتهاه،
ولا يقرأ إلا بما استفاض نقله، وتلقته الأئمة بالقبول، كمقادير المد الزائدة على
القدر المشترك بين أهل الأداء، غير أنه ملحق بالمتواتر حكماً؛ لأنه من القرآن
المقطوع به، والقراءات التي توفر لها شروط التواتر هي القراءات العشر، التي
عليها عمل القراء إلى وقتنا الحاضر.

(١٢) - القراءات الشاذة؛

ما خرج من أوجه القراءات عن أركان القراءة المتواترة، ومصطلح الشذوذ عند
القراء مصطلح خاص، ويقصد به كل ما خرج من أوجه القراءات عن أركان
القراءة المتواترة، وما يلحق بهما من القراءات الصحيحة، فيدخل في القراءات

الشاذة ما يسمى بـ (القراءات الضعيفة)، و (القراءات الموضوعة)، و (القراءات المدرجة)، و (القراءات المنكرة)، و (القراءات الغريبة)، و (القراءات الباطلة)، كلها عند القراء من قبيل الشاذ، كما يطلق على (القراءات الآحاد) شاذة أيضاً، على وجه التجوز، وبعبارة أخرى؛ فإن كل ما خرج عن القراءات العشر التي يقرأ بها اليوم عن القراء العشرة، فهي: (قراءة شاذة).

(١٣) - القراءات العشر:

القراءات السبع التي تنسب إلى الأئمة السبعة المشهورين مضافاً إليهم الأئمة الثلاثة، وهم: ابن عامر الشامي (ت ١١٨هـ)، وابن كثير المكي (ت ١٢٠هـ)، وعاصم بن أبي النجود (ت ١٢٧هـ)، وأبو عمرو البصري (ت ١٥٤هـ) وحمزة الزيّات (ت ١٥٦هـ)، ونافع المدني (ت ١٦٩هـ)، والكسائي (ت ١٨٩هـ)، والثلاث الذين يكتمل بهم العشرة، وهم: أبو جعفر المدني (ت ١٣٠هـ)، ويعقوب الحضرمي (ت ٢٠٥هـ)، وخلف البزار (ت ٢٢٩هـ)، وهي القراءات العشر المتواترة عند المسلمين يتلقاها جيل إثر جيل، حتى وقتنا الحاضر.

(١٤) - القراءات العشر الصغرى:

القراءات المتواترة التي تضمنتها الشاطبية في القراءات السبع، والدرة في القراءات الثلاث المكملة للقراءات العشر، وقد وردت من عشرين طريقاً، وسميت بذلك؛ لقلّة طرقها بالنسبة للقراءات العشر الكبرى الواردة من زهاء ألف طريق.

(١٥) - القراءات العشر الكبرى:

القراءات المتواترة التي تضمنتها طيبة النشر في القراءات العشر، وقد وردت من زهاء ألف طريق، وسميت بذلك؛ لكثرة طرقها بالنسبة للقراءات العشرة الصغرى.

(١٦) - القراءات الأربع:

تطلق على القراءات المروية عن الأئمة الأربعة، وهم: الحسن البصري (ت ١١٠هـ)، وابن مُحَيِّصٍن المكي (ت ١٢٣هـ)، والأعمش الكوفي (ت ١٤٨هـ)، ويحيى اليزيدي البصري (ت ٢٠٢هـ)، وهي من القراءات الشاذة، وتعد من أشهر القراءات بعد القراءات العشر، وبعض العلماء يجعلها في عدد الأحاد، إذ لم تبلغ حد التواتر.

(١٧) - القراءات الثلاث: تطلق على نوعين من القراءات وهما:

القراءات الثلاث المتواترة التي بعد القراءات السبع، وهي: قراءة أبي جعفر المدني (ت ١٣٠ هـ)، ويعقوب الحضرمي (ت ٢٠٥ هـ) وخلف البزار (ت ٢٢٩ هـ)، وذلك هو الأشهر.

القراءات الثلاث التي بعد القراءات العشر، وهي قراءة الحسن البصري (ت ١١٠ هـ)، وابن محيصة المكي (ت ١٢٣ هـ)، والأعمش الكوفي (ت ١٤٨ هـ).

١٨- تركيب القراءات:

التنقل بين القراءات أثناء التلاوة، من غير إعادة لأوجه الخلاف، ودون الالتزام برواية معينة، كأن يقرأ (وهو) في موضع بضم الهاء وفي موضع آخر بإسكانها (وهو)، ويُعَبَّر عنه بـ (الخلط) وبـ (التلفيق)، وفي جوازه خلاف بين العلماء^(٢٦).

(٢٦) **التلفيق إطلاق الأصوليين**، والخلط إطلاق بعض القراء، وهذان الإطلاقان فهما نظراً، والصواب والله أعلم أن يقال الاختيار بين القراءات كما كان السلف يسمونه، وهي مترددة في كتب أهل الأداء: والأصل أن يعتمد الإنسان قراءة واحدة، وأي قارئ من القراء السبعة قلده، وقرأ بقراءته أصاب؛ لأن جميع هذه القراءات يحتملها الرسم العثماني، وهي ثابتة بطريق التواتر قطعية؛ فهي قراءات على كل حال، فبأي قراءة منها شئت فاقراً، لكن **الاختيار** بين قراءة وقراءة

(١٩) - السماع:

أحد أنواع طرق التحمل والأخذ عن المشايخ، وهو السماع من لفظ الشيخ، ومنع القراء الاقتصار عليه في تلقي القرآن الكريم، إذ ليس كل من سمع من لفظ المقرئ يقدر على الأداء، ولذلك اشترطوا قراءة الطالب على الشيخ.

(٢٠) - الجمع:

القراءة بأكثر من رواية في ختمة واحدة، ويعمل به في مقام التعليم، بشروط وأحكام مفصلة في مواضعها، ويسمى عند المغاربة بـ(الإرداف)؛ لأنه يتبع الوجه تلو الوجه، وفي كيفية الأخذ به طرق عدة وهي:

الجمع بالحرف: وهو أن يشرع القارئ في القراءة؛ فإذا مر بموضوع فيه اختلاف أعاده حتى يستوفي ما فيه؛ فإن كان مما يسوغ الوقف عليه وقف واستأنف ما بعدها، وإلا وصله بآخر وجه انتهى إليه.

= لا يستحسنه أهل العلم؛ لأن القرآن لا يوجد بهذه الكيفية، إنها يوجد على وتيرة واحدة بقراءة واحدة، وكون الإنسان يقرأ بالقراءات كلها، ويضبط القراءات كلها هذا منقبة له بلا شك، لكن ما يقرأ في الصلاة.

الجمع بالوقف: وهو أن يستوفي وجوه الاختلاف وجهاً وجهاً حسب الوقوف، كل قارئ على حدة، بحيث يستمر على الوجه الذي يقرأ به حتى ينتهي إلى وقف سائغ يصلح الابتداء بما بعده، فيقف ثم يعود على القارئ الذي بعده إن لم يكن اندرج مع ما قبله.

الجمع بالآية: وهو أن يستوفي وجوه الاختلاف وجهاً وجهاً، مثل الجمع بالوقف لكن كل آية على حدة؛ بحيث يشرع في الآية حتى ينتهي إلى آخرها، ثم يعيدها لقارئ آخر حتى ينتهي الاختلاف.

الجمع بالتوافق: وهو أن يشرع القارئ في رواية، ثم ينظر إلى من يكون من القراء أكثر موافقة لها، فإذا وصل إلى كلمة بين الراويين فيها خلف وقف وأخرجه معه، ثم يصل حتى ينتهي إلى وقف سائغ جوازه، وهكذا حتى ينتهي الخلاف.

الجمع بالتناسب: وهو أن يشرع القارئ في رواية، فإذا ابتدأ بالقصر أتى بالمرتبة التي فوقه، ثم كذلك حتى ينتهي إلى آخر مراتب المد، وإن ابتدأ بالفتح أتى بعده بالإمالة الصغرى، ثم الإمالة الكبرى، وهكذا في كل نوع يأتي بما يناسبه طرداً وعكساً.

فائدة: ذكر المقرئ أبو الحسن علي بن عمر القَيِّجاطي في قصيدته وشرحها: لجامع القراءات شروطاً سبعة حاصلها خمسة:

أحدها: حسن الوقف. **ثانيها:** حسن الابتداء. **ثالثها:** حسن الأداء.

رابعها: عدم التركيب، فإذا قرأ لقارئ لا ينتقل إلى قراءة غيره حتى يُتِمَّ ما فيها، فإن فعل؛ لم يدعُ الشيخ، بل يشيرُ إليه بيده، فإن لم يتفطن؛ قال: لم تصل؟ فإن لم يتفطن؛ مكث حتى يتذكر، فإن عجز؛ ذكر له.

الخامس: رعاية الترتيب في القراءة والابتداء بما بدأ به المؤلفون في كتبهم، فيبدأ بنافع قبل ابن كثير، وبقالون قبل ورش.

تعقبه الإمام ابن الجزري رحمه الله _ في هذا الشرط فقال: والصواب أن هذا ليس بشرط، بل مستحب، بل الذين أدركناهم من الأستاذين لا يعدون الماهر إلا من يلتزم تقديم شخص بعينه، وبعضهم كان يراعي في الجمع التناسب، فيبدأ بالقصر، ثم بالرتبة التي فوقه... وهكذا إلى آخر مراتب المد، ويبدأ بالمشبع، ثم بما

دونه ... إلى القصر، وإنما يُسلّك ذلك مع شيخ بارع عظيم الاستحضار، أما غيره
فَيُسلّك معه ترتيب واحد. اهـ^(٢٧)

وقال رحمه الله: وعلى الجامع أن ينظر ما في الأحرف من الخلاف أصولاً وفرشاً، فما
أمكن فيه التداخل؛ اكتفي منه بوجه، وما لم يُمكن فيه نُظر:
* فإن أمكن عطفه على ما قبله بكلمة أو كلمتين أو بأكثر من غير تخليط ولا
تركيب؛ اعتمده.

* وإن لم يحسن عطفه؛ رجع إلى موضع ابتدائه حتى يستوعب الأوجه كلها؛ من
غير إهمال، ولا تركيب، ولا إعادة ما دخل؛ فإن الأول ممنوع، والثاني مكروه،
والثالث معيب.

* وأما القراءة بالتلفيق وخلط قراءة بأخرى؛ فسيأتي بسطه في النوع الذي يلي
هذا.

(٢٧) انظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٠٤).

❖ وأما القراءات والروايات والطرق والأوجه؛ فليس للقارئ أن يدع منها شيئاً أو يخل به؛ فإنه خلل في إكمال الرواية؛ إلا الأوجه؛ فإنها على سبيل التخيير، فأى وجه أتى به؛ أجزأه في تلك الرواية.

❖ وأما قدر ما يقرأ حال الأخذ؛ فقد كان الصدر الأول لا يزيدون على عشر آيات لكائن من كان، وأما من بعدهم؛ فأوه بحسب قوة الآخذ. (٢٨)

(٢١) - الأصول (أصول القراءات) (٢٩):

(٢٨) انظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ١٩٩).

(٢٩) لطيفة تشد لها الرحال: الأصول الدائرة على اختلاف القراءات سبعة وثلاثون أصلاً، حسبما تضمنتها «الشاطبية»، و«الدرة» وهي: الإظهار، والإدغام، والقلب، والإخفاء، والصلة، والمد، والقصر، والتوسط، والإشباع، والتحقيق، والتسهيل، والإبدال-بنوعيه-، والإسقاط، والنقل، والتخفيف، والفتح، والإمالة، والتقليل، والترقيق، والتفخيم، والتغليظ، والاختلاس، والتتميم، والإرسال، والتشديد، والوقف، والسكت، والقطع، والإسكان، والروم، والإشمام، والحذف، والإثبات، وبياءات الإضافة، وبياءات الزوائد، وصلة ميم الجمع، وهاء الكناية، وأغلب هذه الأصول يرجع الاختلاف فيها إلى وجوده في اللغة العربية، وثبوته من حيث =

الأصول: جمع أصل، وهو في اللغة: ما يُبنى عليه غيره، فما بُنى عليه غيره فهو أصل. **واصطلاحًا:** مسائل علم القراءات التي لها قاعدة معينة تدرج فيها الجزئيات، مثل: الإدغام، والمد، والإمالة، ونحوها، وقد يخالف بعض القراء القاعدة في كلمات يسيرة.

وقيل: كل حكم كلي جارٍ في كل ما تحقق فيه شرطه، فهي تطلق على الأحكام الكلية، والخلافات المطردة التي تدرج تحتها الجزئيات المتماثلة؛ كصلة هاء الضمير، وصلة ميم الجمع، والمدود، وتسهيل الهمزات أو تغييرها، أو نقل حركة الهمزة إلى الساكن الصحيح قبلها ثم حذفها، والفتح والإمالة ... وما إلى ذلك، وكلاهما حسن، وبمعنى.

٢٢- الفرش:

لغة: (ف ر ش) أصلٌ صحيح يدلُّ على تمهيد السَّيِّءِ وبَسْطِهِ.

= القراءات. [انظر: الإضاءة في بيان أصول القراءات، لمحمد الضباع (ص ١٢)، وصفحات في علوم القراءات، للسندي (ص ٣٠٧)].

اصطلاحاً: الألفاظ القرآنية التي اختلف فيها القراء، والتي لا تندرج ضمن قواعد ومسائل أصول القراءة، فهو ما قلَّ دوره من الحروف المختلف فيها بين القراء، وسميت بالفرش؛ لانتشارها وتفرقها في السور، فإن فرش الشيء: نشره وبثه، وسماه بعضهم (الفروع) من حيث مقابله (الأصول)، ويقال: له (فرش الحروف) عند الأكثرين، ويقال له: (فرش السور) عند بعضهم.

(٢٣) - الابتداء: مصطلح يطلق ويراد به إما:

الابتداء الحقيقي، وهو أول ما يظهر من المتكلم، وليس قبله شيء، ويكون عند بدء القراءة فقط.

معاودة القراءة بعد وقف، وعليه جرى عمل العلماء في تسمية (علم الوقف والابتداء)، حيث قدموا اسم (الوقف) على اسم (الابتداء)؛ لأن كلامهم في الوقف الناشئ عن الوصل، وفي الابتداء الناشئ عن الوقف وهو يستأنف بعده، ولذلك يُطلق على الابتداء: (الاتئناف)، وبذلك سمى أبو جعفر النحاس كتابه (القطع والاتئناف).

(٢٤) - الأربع الزهر:

أربع سور، وهي: القيامة، والمطففين، والبلد، والهمزة، وهي التي ورد فيها عن بعض أئمة القراء الفصل بينها وبين التي قبلها بالبسملة في المواضع الأربعة؛ لمن له السكت، واختار بعضهم السكت للواصل إذا لم ييسمل، وإنما اختاروا ذلك تجنباً لقبح معنى الوصل عندها، ففصلوا بذلك بين تتابع (لا) و (ويل) في أوائل هذه السور مع ما قبلها من السور المختومة بلفظ: ﴿الْمَغْفِرَةَ﴾ في آخر سورة المدثر قبل سورة القيامة، ولفظ الجلالة: ﴿لِلَّهِ﴾ في آخر الانفطار قبل المطففين، و﴿جَنِّي﴾ في آخر الفجر قبل سورة البلد، و﴿بِالصَّبْرِ﴾ في آخر سورة العصر قبل سورة الهمزة، وسميت الزهر؛ لشهرتها بين أهل هذا الشأن، ويقال لها: (الأربع الغر)، وأكثر القراء على عدم التفرقة بين هذه السور وغيرها في أحكام البسملة، والوصل، والسكت.

٢٥- القبائل الثلاثة:

الهمزتان المتفتحتان من كلمتين: المفتوحتان، والمكسورتان، والمضمومتان، مثل قوله تعالى: ﴿هُؤُلَاءِ إِنْ﴾ ، ﴿أُولَئِكَ أَوْلَتْكَ﴾ ، ﴿شَاءَ أَنْشُرَهُ﴾ .

٢٦- الاستفهام المكرر:

أن تجتمع همزتان في كلمة، وبعدها كلمة أخرى ذات همزتين، نحو قوله تعالى:

﴿إِذْ ذَاكُمَا تُرَبَّا إِنَّا﴾.

(٢٧) - التحقيق:

النطق بالهمزة على صورتها كاملة الصفات من مخرجها الذي هو أقصى الحلق.

(٢٨) - التسهيل:

هو النطق بالهمزة بحالة متوسطة بين الهمزة المحققة، وبين حرف المد المجانس لحركتها، فتسهل الهمزة المفتوحة يجعلها بين الهمزة والألف، وتسهل الهمزة المضمومة يجعلها بين الهمزة والواو، وتسهل الهمزة المكسورة يجعلها بين الهمزة والياء، ولا يُضبط ذلك إلا بالمشافهة وهو أشهر معاني التسهيل وأكثرها استعمالاً.

(٢٩) - الإبدال:

إقامة الألف والياء والواو مقام الهمزة عوضاً عنها، دون أن يبقى فيها شائبة من لفظ الهمز، ويُعبّر عنه بـ (تحويل الهمزة)، فتبدل الساكنة بعد فتح ألفاً، نحو: ﴿الْبَاسِ، الْبَاسِ﴾، وتبدل الساكنة بعد كسر ياء، نحو: ﴿لَيْسَ، لَيْسَ﴾، وتبدل الساكنة بعد ضم واوا، نحو: ﴿مُؤْمِنٌ، مُؤْمِنٌ﴾، وتبدل الهمزة المتحركة

حسب حركة ما قبلها؛ فتبدل المفتوحة بعد ضم واوًا، نحو: ﴿مُؤَدِّنٌ، مُؤَدِّنٌ﴾
وتبدل المفتوحة بعد كسر ياء، نحو: ﴿مِنْ السَّمَاءِ آيَةً﴾، وتبدل المفتوحة بعد الفتح
ألفًا، مثل: ﴿مِنْسَأَتُهُ﴾.

ويراد به أيضًا: جعل حرف مكان آخر، ويوقف بالإبدال في حالتين:

- (١) - المنصوب المنون: يبدل تنوينه ألفا حال الوقف نحو: سَمِيعاً بَصِيرًا.
- (٢) - تاء التأنيث المرسومة هاء في الأسماء نحو: «الْجَنَّةُ، رَحْمَةٌ» فيوقف عليها
بإبدالها هاء، وإن كانت منونة حذف تنوينها، وهذا الوجه من أوجه الوقف يرجع
إلى الإسكان، فالموقوف عليه فيه يسكن للوقف بعد إبداله، وبعض القراء يملئها
بعد إبداله.

(٣٠) - النقل:

تحريك الحرف الواقع قبل الهمزة بحركتها، ثم تحذف الهمزة من اللفظ.

(٣١) - الحذف = الإسقاط:

هو إزالة الهمزة بحيث لا يبقى لها صورة ولا أثر، ويكون بحذف إحدى الهمزتين
المتلاصقتين نحو: ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾.

(٣٢) - بَيْنَ بَيْنَ:

نطق الهمزة بينها وبين حرف من جنس حركتها، فتجعل الهمزة المفتوحة بين الهمزة المحققة والألف، وتجعل المكسورة بين الهمزة المحققة والياء الممدودة، وتجعل المضمومة بين الهمزة والواو الممدودة.

(٣٣) - مد الحجز:

إدخال ألف بمقدار حركتين بين الهمزتين المتتاليتين، نحو: ﴿ءَأْتِ﴾ عند بعض القراء، وسمي بذلك؛ لأنه يحجز بين الهمزتين، ويبعد إحداها عن الأخرى، ويسمى (المد الفاصل)، وهو المعروف بـ (الإدخال).

ويطلق أيضًا على: المد الحاجز بين الساكن والمتحرك، وهو المد اللازم، نحو: (دابة).

(٣٤) - الفتح:

استقامة النطق بالحرف، بحيث يفتح القارئ فاه بلفظ الحرف، وهو فيما بعده ألف أظهر، ومعناه: أن تخرج الألف من مخرجها من غير أن يُخلط بصوت الياء أو الواو، ولذلك يُعبر عنه بـ (إخلاص الفتح)، وكيفية ذلك: النطق بالألف مركبة

على فتحة خالصة غير ممالة إلى مصاف الكسر، وتحديدته: أن يؤتى به على مقدار انفتاح الفم، مثاله: (كان) تركب صوت الألف على فتحة الكاف، وهي خالصة لا حظ للكسر فيها ويُعبر المتقدمون عن هذا الفتح -الذي هو ضد الإمالة-: ب (التفخيم) و (النصب) و (الفتح المتوسط) و (الترقيق) و (الفغر).

(٣٥) - الإمالة :

هي تقريب الفتحة من الكسرة، والألف من الياء، من غير قلب خالص ولا إشباع مبالغ فيه.

وتسمى: الإمالة الكبرى، والإضجاع، والبطح، والإمالة المحضة، وإمالة شديدة، وإمالة خالصة، وإمالة تامة، وإشمام الكسر، عند بعض المتقدمين تطلق على إشمام حركة بحركة نحو: (قليل) في قراءة من أشم.

(٣٦) - التقليل :

هو النطق بالألف بحالة بين الفتح والإمالة. **ويسمى:** بين بين، وبين اللفظين، والتلطيف، والتوسط والإمالة الصغرى، ويُعبر عنها عند المتقدمين ب (والمُلطَّف)

و (الترقيق) و (إمالة متوسطة) و (إمالة وسطى)، و (إمالة يسيرة)، و (إمالة ضعيفة) و (إمالة لطيفة)، و (بين الكسر والتفخيم)، و (بين الكسر والفتح) و (بين الإمالة والفتح) و (بين الإمالة والتفخيم) و (إمالة غير خالصة).

٣٧- الإشمام:

هو ضمّ الشفتين كمن يريد النطق بضمة من غير أن يظهر لذلك أثر في النطق، كالإشمام في قوله تعالى: ﴿تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: ١١]^(٣٠)، وهذا هو تعريفه إذا أطلق، وخاصة في التجويد.

والإشمام يقع عند علماء القراءات بمعان أخرى غير هذا، منها:

(١) - خلط حرف الصاد بحرف الزاي، فيتولد منهما حرفاً جديداً ليس بصاد ولا بزاي،^(٣١) وذلك في نحو: «الصَّراطُ * يَصْدُرُ» وبابها عند من قرأ به.

(٣٠) قرأ الجمهور ذلك بالإشمام، وهو هنا عبارة عن ضم الشفتين، إشارة إلى حركة الفعل مع الإدغام الصريح... وتكون الإشارة إلى الضمة بعد الإدغام أو قبل كماله. وقد بسط القول في كفيته في آخر كتابي تبصرة القراء (ص ٥٥٨) والله الحمد والمنّة، فراجعه تستفد، وبالله تعالى التوفيق والسداد.

(٢) - خلط الكسرة بالضمة، أو إشرابُ الكسرة شيئاً من الضم، وذلك في نحو «قِيلَ، وَغِيضَ» وبابه عند من قرأه بالإشمام، وكيفيته هنا أن يتلفظ القارئ الحرف الأول من الكلمة بحركة مركبة من حركتين الضمة والكسرة، وجزء الضمة مقدم، وهو الأقل، يليه جزء الكسرة، وهو الأكثر.

(٣٨) - الاختلاس:

النطق بمعظم الحركة، ويقدر بثليتها، وكيفيته أن يسرع القارئ حال النطق بالحركة حتى يذهب شيء منها، على أن يكون الثابت منها أكثر من الذاهب.

(٣١) وقد ذكرت في رسالتي «القلم السوداني بتلخيص قراءة الكسائي (ص ٥٢)» أن هذا الحرف يشبه صوت الظاء عند عوام الناس بمصر وبلادنا الحبيبة السودان - حفظها الله وأهلها ودفع عنهم كل شر وضير ورد الله كيد الظالمين في نُحُورهم، وأهلك المتمردين الطغاة - نحو قولهم: «أظلم، والظالمين، والظن، ظالم»، وهذا كله من باب التقريب ولا يضبطه إلا المشافهة من لفظ شيخ متقن حاذق ماهر، وقَلَّ من يحسنه، والله المستعان!.

وقيل: هو الإتيان ببعض الحركة في الوصل، وهو يدخل جميع أنواع الحركات من فتح وضم وكسر، ويُقدَّر المحذوف من الحركة بالثلث والمنطوق بالثلثين، وهو مرادف لـ (الإخفاء)، و(الاختطاف).

(٣٩) - الروم:

تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها.

وقيل: هو الإتيان ببعض الحركة بحيث يسمعها القريب المصغي دون البعيد، ويُقدَّر الباقي من الحركة بثلثها، ويكون الروم في المرفوع والمجرور.

(٤٠) - الإشارة:

عند الجمهور: تكون الإشارة رومًا وإشمامًا.

وعند البصريين: بمعنى (الإشمام)، بحيث لا يظهر للحركة أثر في النطق.

وعند الكوفيين: بمعنى (الروم)، وهو النطق ببعض الحركة.

الإشارة إلى الكسر: التقليل بين الفتح والإمالة.

(٤١) - الإتمام = الإشباع:

إتمام الحكم المطلوب في المدود الفرعية الزائدة على مقدار المد الطبيعي.

المد بمقدار ثلاث أَلِفَات (ست حركات).

أن تزيد في الحركة حتى تبلغ بها الحرف الذي أخذت منه.

صلة هاء الكناية بواو أو ياء لفظيتين.

أن يؤتى بالضممة والكسرة والفتحة كوامل على هيئتهن غير منقوصات ولا مختلصات، ويعبر عنه بـ (الإتمام).

(٤٢) - الإدغام:

هو اللفظ بالحرفين كالثاني مشدداً، يُعَبَّرُ به عند بعض المتقدمين عن الإخفاء، على وجه التجوز في العبارة، وفائدته تخفيف اللفظ؛ لثقل النطق بحرفين متفقين في المخرج أو متقاربين.

وينقسم الإدغام إلى: كبير وصغير:

فالكبير: ما كان أول الحرفين فيه محرراً، وسمي كبيراً؛ لكثرة وقوعه، إذ الحركة أكثر من السكون.

وقيل: لتأثيره في إسكان المتحرك قبل إدغامه، **وقيل:** لما فيه من الصعوبات.

وقيل: لشموله نوعي المثليين والجنسين والمتقاربين.

والصغير: ما كان أولهما فيه ساكناً، وينقسم إلى **كامل** و**ناقص**:

فالإدغام الكامل هو: ذهاب ذات الحرف وصفته.

والإدغام الناقص: وهو ذهاب ذات الحرف وبقاء صفته.

وأسباب الإدغام ثلاثة: التماثل، والتجانس، والتقارب.

فالتماثل: أن يتفق الحرفان مخرجاً وصفة، أو أن يتحداً اسماً ورسماً.

والتجانس: أن يتفق الحرفان مخرجاً ويختلفا صفة أو عكسه.

والتقارب: أن يتقارب الحرفان مخرجاً أو صفة.

(٤٣) - الإظهار:

قطع الحرف الأول من الحرف الذي يليه قطعاً يبينه منه من غير سكت عليه،

وبعبارة أخرى هو: أن يؤتى بالحرفين منطوقاً بكل واحد منهما على صورته؛ موقف

جميع صفته مخلصاً إلى كمال بنيته، ويُعبّر عنه بـ (البيان)، و (التبيين)، و (المبين).

(٤٤) - الترقيق: نحول يعترى الحرف فلا يملأ صداه الفم.

وتنقسم الحروف الهجائية بالنسبة للترقيق إلى ثلاثة أقسام:

(١) - ما يفخم قولاً واحداً: وهي حروف الاستعلاء السبعة، المجموعة في «قط خص ضغط».

(٢) - ما يرقق تارة ويفخم أخرى لسبب من الأسباب، وهي «اللام والراء والألف».

(٣) - ما يرقق قولاً واحداً، وهي بقية الحروف.

(٤٥) - التفخيم:

سمن يعتري الحرف فيمتلئ الفم بصداه، ويسمى التغليظ، إلا أنه كثر استعمال التفخيم في الرءاءات، والتغليظ في اللامات.

وللتفخيم مراتب أربعة هي:

(١) - المفتوح وبعده ألف، نحو: ﴿طَابَ ، الضَّالِّينَ﴾ .

(٢) - المفتوح نحو: ﴿يَضْرِبَ ، غَفَرَ﴾ ، والساكن بعد فتح نحو: ﴿يَقْتُلُونَ﴾ .

(٣) - المضموم نحو: ﴿يَظُنُّونَ ، غَلَبَتْ﴾ ، والساكن بعد ضم نحو: ﴿مُقَمَّحُونَ﴾ .

(٤) - المكسور نحو: ﴿ضَرَاراً خِلَالُ﴾، والساكن بعد كسر نحو: ﴿إِطْعَامُ﴾.

(٤٦) - الاعتبار:

قصر المد المنفصل، ذلك أن بعضهم يعتبر حرف المد واللين مع الهمزة؛ فإن كانا منفصلين لم يزد شيئاً على المد الطبيعي.

(٤٧) - الحركة:

نصف الألف، وبها تقدّر - عند المتأخرين - مقادير المدود، وهي بمقدار نصف المد الطبيعي، ويقدر زمنها بمعدل قبض الإصبع أو بسطه، من غير سرعة ولا بطء، ويُعبر عنه بـ (فويق) و (فوق)، يقال: قرأ بـ (فويق القصر) و (فوق القصر) أي بمقدار ثلاث حركات، وقرأ بـ (فويق المتوسط) و (فوق المتوسط) أي بمقدار خمس حركات.

(٤٨) - الإسكان:

تفريغ الحرف من الحركات الثلاث ومن أبعاضهن، ويُعبر عنه بـ (التسكين) و (الجزم).

(٤٩) - ألف التانيث:

كل ألف زائدة -رابعة فصاعداً- دالة على مؤنث حقيقي أو مجازي، وتكون في (فعلى) بضم الفاء أو كسرهما أو فتحها، نحو (نجوى) و (دنيا) و (إحدى).

(٥٠) - ذوات الراء: الألف المتطرفة وقبلها راء نحو (بشرى).

(٥١) - ذوات الواو: الألف المنقلبة عن واو، وتعرف في الأسماء بالتثنية، وفي الأفعال برد الفعل إليك، نحو صفا: صفوان، دعا: دعوت، فهذه وأمثالها لا إمالة فيها.

(٥٢) - ذوات الياء: الألفات المتطرفة المنقلبة عن ياء، وتعرف في الأسماء بالتثنية، وفي الأفعال برد الفعل إليك، نحو مَوَّلَى: مَوَّلِيَان، رمى: رَمَيْتُ، فهذه وأمثالها تدخلها الإمالة.

(٥٣) - هاء التانيث:

الهاء التي تكون في الوصل تاءً آخر الاسم، نحو نعمة، وتسمى تاء التانيث باعتبار وصلها، وتسمى (هاء التانيث) باعتبار الوقف عليها.

(٥٤) - هاء السكت:

هاء ساكنة زيدت في الوقف لبيان الحركة، وحققها أن تسقط في الإدراج، غير أن القراء اختلفوا فيها نحو: ﴿مَا هِيَ﴾ فمنهم من يثبتها وصلّاً ووقفاً اتباعاً لرسم المصحف، ومنهم من يثبتها وقفاً ويحذفها وصلّاً اتباعاً للأصل اللغوي، وهم في ذلك كله متبعون للرواية والنقل، وتسمى: (هاء الاستراحة)؛ لأن محلها أصلاً الوقف، وهو مظنة استراحة القارئ.

(٥٥) - هاء الكناية:

الهاء الزائدة التي يكنى بها عن المفرد المذكر الغائب، وتسمى بـ (هاء الضمير)، مثل: (به) و (له)، وكما في نحو قوله تعالى: ﴿خُذُوهُ فَاعْتِلُوهُ﴾.

(٥٦) - صلة هاء الكناية:

هي: هاء الضمير المكنى بها عن المفرد المذكر الغائب، وصلتها: أن يلحق بها حرف مد لفظي يناسب حركتها، فإذا وقعت بين متحركين، فتوصل المضمومة بواو، نحو: ﴿إِنَّهُ كَانَ﴾، وتوصل المكسورة بياء، نحو: ﴿بِعِبَادِهِ خَيْرًا﴾، إلا ما استثني لبعض القراء، ويلحق بهاء الكناية هاء: «هذه» فتوصل إن وقعت قبل متحرك نحو: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ٧٣]، وتكون الصلة كبرى إن كانت قبل همزة،

نحو: ﴿هَذِهِ أُمَّتُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٩٢]، وتقصر إذا وقعت قبل ساكن نحو: ﴿هَذِهِ الشَّجَرَةَ﴾ [البقرة: ٣٥].

(٥٧) - صلة ميم الجمع:

ميم الجمع هي: ميم زائدة تدل على جمع المذكرين، وصلتها: أن تضم وتلحق بواو لفظية حالة الوصل إذا وقعت قبل متحرك، وهي لبعض القراء.

(٥٨) - ياء الإضافة:

ياء زائدة تدل على المتكلم، وتتصل بالاسم والفعل والحرف، نحو: ﴿فَطَرَنِي﴾ ، إِيَّيَّيْ ، وخلاف القراء فيها دائر بين الفتح والإسكان وصلاً، ولذلك تسمى بـ (الياء المتحركة) كما تسمى، بـ (ياءات المتكلم) لدلالاتها على الواحد المتكلم، وتسمى أيضاً بـ (الياءات المضافات).

وعلامتها: إمكان حذفها وأن يحل محلها الكاف والهاء، فتقول في عِلْمِي: علم، وعلمك، وعلمه.

(٥٩) - الياء الزائدة:

هي الياء المتطرفة المحذوفة رسمًا للتخفيف لفظًا، مثل الياءين في (الداعي) و (دعاني) من قوله تعالى: ﴿الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ ، وخلاف القراء في إثباتها وحذفها وصلًا ووقفًا، أو وقفًا فقط، وسميت زائدة بالنظر إلى من أثبتتها، ويقال لها: (الياءات المحذوفة).

٦٠- الإرسال:

عند المتقدمين إسكان ياء الإضافة، وما ذكره بعض المؤلفين من أن مصطلح الإرسال عند المتقدمين هو تحريك ياء الإضافة بحركة الفتح مخالف لما جاء في نصوص المتقدمين وفي مصنفاتهم، بل مخالف للأصل اللغوي، يقال في اللغة: أرسل الشيء أطلقه وأهمله ، والإسكان هو إهمال الحرف من الحركة، والله أعلم.

٦١- السكت:

قطع الصوت عن الساكن زمنًا دون زمن الوقف من غير تنفس بنية العود إلى القراءة في الحال، ويعبر عنه بـ (سكتة خفيفة) و (سكتة قصيرة) و (سكتة لطيفة) و (سكتة مختلصة) و (سكتة يسيرة) و (وقفه يسيرة) و (وقفه خفيفة) و (وقيفة)، يُعَبَّرُ به عند المتقدمين عن الوقف.

٦٢- القطع:

الكف عن القراءة والانتقال منها إلى غيرها، ولا يكون إلا على رءوس الآي.

٦٣- الوقف:

قطع الصوت عن آخر الكلمة زمناً يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة، وهو المقصود إذا أطلق، ولا يراد به غير الوقف إلا مقيداً، ويجمع على (وقوف) و (أوقاف)، يُعَبَّرُ به عند المتقدمين عن الإسكان، وربما عبروا به عن السكت.

٦٤- المراقبة في الوقف:

ما يكون بين الوقفين من مراقبة على التضاد، فإذا وقف على أحدهما امتنع الوقف الآخر، كما في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾، فمن أجاز الوقف على (لَا رَيْبَ)؛ فإنه لا يميزه على (فِيهِ)، والذي يميزه على (فِيهِ) لا يميزه على (لَا رَيْبَ)، ويعرف بـ (تعانق الوقف).

٦٥- الوقف التام:

الذي ليس له تعلق بما بعده لا لفظاً ولا معنى، ولذلك يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده، وأكثر ما يقع في أواخر السور وتمام القصص، ويُسمى بـ

(وقف التمام) و (الوقف المختار)، وعند المتقدمين يتجاوز فيه فيشمل جميع أنواع الوقف الجائز كالكافي والحسن والجائز.

الوقف الكامل: أعلى درجات الوقف التام، كالوقف على أواخر السور.

الوقف الكافي: ما له تعلق بما بعده من جهة المعنى دون اللفظ، ويكون في كل كلام قائم بنفسه مستغن بعامل ومعمول فيه، مثل الوقف على ﴿مِنَّا﴾ و ﴿الْعَلِيمُ﴾، في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾، والوقف عليه جائز، وكذلك الابتداء بما بعده، ويسمى هذا النوع بـ (الوقف الصالح) و (المفهوم) و (الجائز)، ومن العلماء -في غير المشهور- من يُطلق الوقف الكافي على الوقف الحسن ويعتبرهما بمعنى، ومنهم من يعد الوقف الكافي أدنى مرتبة من الحسن.

الوقف الواجب: -الوجوب الأدائي- وهو: ما يتأكد استحباب الوقف عليه لبيان المعنى المقصود، وهو: ما لو وصل لأوهم معنى غير المراد، ويُعبر عنه بـ (الوقف اللازم)، وليس معناه الواجب عند الفقهاء الذي يستحق العقاب تركه، وعلامته في أكثر المصاحف المشرقية المتداولة الآن (م) أي: الوقف لازم.

الوقف الجائر: -الجواز الأدائي- وهو: الذي يحسن في القراءة ويروق في التلاوة.

الوقف الحسن: ما تعلق بما بعده لفظاً ومعنى، وهو الذي لا يحتاج إلى ما بعده؛ لأنه مفهوم دونه، ويحتاج ما بعده إليه لجريانه في اللفظ عليه، مثل الوقف على لفظ الجلالة الله في سورة الفاتحة: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ حيث يجوز الوقف هنا؛ لأن المراد مفهوم، لكن لا يجوز الابتداء بـ ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾؛ لأنه تابع لما قبله، وكذلك كل وقف حسن فإنه في نفسه حسن مفيد يجوز الوقف عليه دون الابتداء بما بعده للتعلق اللفظي، ويسمى هذا النوع بـ (الوقف المستحسن)، ومن العلماء - في غير المشهور - من يُطلق الوقف الحسن على الوقف الكافي ويعتبرهما بمعنى، ومنهم من يعد الوقف الحسن أعلى مرتبة من الكافي.

الوقف القبيح: ما لا يفهم منه المراد، نحو: الوقف في سورة الفاتحة على ﴿الْحَمْدُ﴾ وهذا النوع لا يُعتمد الوقف عليه إلا للضرورة من انقطاع نفس ونحوه؛ إما لنقص المعنى أو لفساده، فنقص المعنى نحو: المثال السابق، وفساده أو

تغيره نحو الوقف على قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَحْيَ﴾ ، في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيَ﴾ أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴿البقرة: ٢٦﴾، ويُسمى بـ (الوقف الناقص) و (الوقف الممنوع).

وقف البيان: ما يقصد منه بيان معنى لا يظهر إلا بالوقف عليه، ويعرف بـ (وقف التمييز)، ويمثلون له بالوقف على: ﴿لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ﴾ [الفتح: ٩]، والابتداء بـ ﴿وَسَيَحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ ؛ لأن التسيح لا يكون إلا لله جل جلاله فلو وصل؛ لأوهم اشتراك الرسول ﷺ فيه، ونحو ذلك من الوقف، وغالب ما مثلوا به لا تساعده اللغة، لذلك لم يعده أكثر العلماء ضمن أنواع الوقف، ففي المثال المذكور قوله تعالى: ﴿وَسَيَحُوهُ﴾، معطوف على ما قبله قد حذفت منه النون للنصب، فكيف يتم الكلام على ما قبله، وذلك يقتضي الوصل من جهة نحوية، ومعنوية، وبلاغية أيضاً؛ لأن هذه الآية من قبيل اللف والنشر، كما هو مقرر في فن البديع، فغاية ما يقال في هذا المثال ونحوه: إنه من الوقف الحسن، ومما مثلوا به قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِّنْ آلِ

فَرَعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴿٢٨﴾ [غافر: ٢٨]، حيث اعتبر الوقف على (مُؤْمِنٌ) وقف بيان، على معنى أنه ليس من آل فرعون ولكنه يكتُم إيمانه من آل فرعون، وفيه نظر، وغايته أنه من الحسن أيضاً.

الوقف الاختباري: ما يُطلب من القارئ لقصد امتحانه، ويستعمل ذلك بكثرة في الوقف على مرسوم الخط، وفي وقف حمزة وهشام على الهمز، ويسمى بـ (وقف الابتلاء).

الوقف الاختباري: ما يقصده القارئ لذاته من غير عروض سبب من الأسباب، ومنه الوقف التام والكافي والحسن.

الوقف الاضطراري: ما يعرض بسبب ضيق النفس ونحوه.

الوقف التعريفي: ما تركب من الوقف الاضطراري والاختباري، كأن يقف لتعليم قارئ أو لإجابة ممتحن، أو لإعلام الغير بكيفية الوقف.

الوقف على رؤوس الآي: في السورة بقصد الإعلام بفواصلها.

الوقف المتعسف: ما يتعسفه بعض العربيين أو يتكلفه بعض القراء، أو يتأوله بعض أهل الأهواء مما يمكن أن يقتضي وقفاً يوقف عليه، ويسمى بـ (الوقف

المتكلف) وهذا منعه القراء ونهوا عنه أشد النهي، ومنه وقف بعضهم على قوله تعالى: ﴿لَا تُشْرِكْ﴾ والابتداء بعده بـ ﴿يَاللَّهُ إِنَّكَ أَلْسِرَكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، على معنى القسم.

فهذه مصطلحات مهمة لا ينبغي لأحد قصد علم القراءات أن يجهلها بل لا بد من معرفتها، وحفظها، وذكرتها أشهرها، وأكثرها استعمالاً. ومصطلحات الفنون إنما وضعت لتقريب معاني كل فن، وضبط قواعده وأصوله ومباحثه، وهذا من أصدق دلالة على عظيم الجهود المبذولة في خدمة العلم وتذليل صعباته، وتقريب بعيده، وجمع متفرقه من أهل العلم في كل عصر ومصر، ومما يدل ويبين أهمية تعلم وفهم المصطلحات العلمية عناية أهل العلم بها، ووضعهم واستعمالهم لها، قال **فخر الدين الرازي**: «لا نزاع في أن لكل قوم من العلماء اصطلاحات مخصوصة يستعملونها في معان مخصوصة إما لأنهم نقلوها بحسب عرفهم إلى تلك المعاني أو لأنهم استعملوها فيها على سبيل التجوز ثم صار المجاز شائعاً والحقيقة مغلوطة». اهـ من المحصول (٤/ ٤٥٨).

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله كما في مختصر الصواعق المرسله (ص ٣٣٢): « لا ننكر أن يحدث في كل زمان أو ضاع لما يحدث من المعاني التي لم تكن قبل، ولا سيما أبواب كل صناعة، فإنهم يضعون لآلات صناعتهم من الأسماء ما يحتاجون إليه في تفهيم بعضهم مراد بعض عند التخاطب، ولا تتم مصلحتهم إلا بذلك، وهذا أمر عام لأهل كل صناعة مقترحة أو غير مقترحة، بل أهل كل علم من العلوم قد اصطلحوا على ألفاظ يستعملونها في علومهم تدعو حاجتهم إليها للفهم والتفهم». اهـ.

إلا أنه يحسن أن ينضبط الاصطلاح والإطلاق بما ضبطه أهله - سواء كانوا من المتقدمين أو من المتأخرين.

والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

سبحانك اللهم وبحمدك، لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك".

قال الجامع الفقير إلى مولاه الغني القدير

أبو عبد الله عبد العزيز بن إبراهيم بن عبد الله بن محمد بن موسى السوداني عفا الله تعالى عنه،
وعن والديه، ومشايخه: قد انتهت من جمع هذه الرسالة المختصرة في ليلة الأحد ١/ من شهر
الله المحرم لعام ١٤٤٦ من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم بدار القرآن
والحديث - المهرة - حصوين - مسجد الإمام الوادعي رحمه الله تعالى وغفر له.

المحتويات

- ٢..... مصطلحات علم القراءات يمكن تقسيمها إلى أربعة أقسام
- ٣..... أشهر المصطلحات المتداولة في كتب القراءات، والمستعملة بين القراء
- ٣..... (١) - الأحرف السبعة
- ١٢..... (٢) - الروايات
- ١٣..... (٣) - الطرق
- ١٤..... (٤) - الأوجه
- ١٥..... (٥) - الاختيار
- ١٦..... * المقرئ
- ١٧..... * والقارئ
- ١٧..... (٦) - الانفرادة
- ١٧..... (٧) - الأداء
- ١٨..... (٨) - أهل الأداء

- أهل البصرة ١٨
- أهل الحجاز ١٨
- أهل العالية ١٨
- أهل العراق ١٩
- أهل الكوفة ١٩
- أهل المدينة ١٩
- المكي ١٩
- ٩- الأسانيد ١٩
- ١٠- القراءة سنة ٢١
- ١١- القراءات المتواترة ٢٢
- ١٢- القراءات الشاذة ٢٢
- ١٣- القراءات العشر ٢٣
- ١٤- القراءات العشر الصغرى ٢٣
- ١٥- القراءات العشر الكبرى ٢٤

- ٢٤ (١٦) - القراءات الأربع
- ٢٤ (١٧) - القراءات الثلاث
- ٢٥ (١٨) - تركيب القراءات
- ٢٦ (١٩) - السماع
- ٢٦ (٢٠) - الجمع
- ٢٦ الجمع بالحرف
- ٢٧ الجمع بالوقف
- ٢٧ الجمع بالآية
- ٢٧ الجمع بالتوافق
- ٢٧ الجمع بالتناسب
- ٣٠ (٢١) - الأصول (أصول القراءات)
- ٣١ (٢٢) - الفرش
- ٣٢ (٢٣) - الابتداء

- ٣٢ (٢٤) - الأربع الزهر
- ٣٣ (٢٥) - القبائل الثلاثة
- ٣٣ (٢٦) - الاستفهام المكرر
- ٣٤ (٢٧) - التحقيق
- ٣٤ (٢٨) - التسهيل
- ٣٤ (٢٩) - الإبدال
- ٣٥ (٣٠) - النقل
- ٣٥ (٣١) - الحذف = الإسقاط
- ٣٦ (٣٢) - بَيْنَ بَيْنَ
- ٣٦ (٣٣) - مد الحجز
- ٣٦ (٣٤) - الفتح
- ٣٧ (٣٥) - الإمالة
- ٣٧ (٣٦) - التقليل
- ٣٨ (٣٧) - الإشمام

- ٣٨- الاختلاس ٣٩
- ٣٩- الروم ٤٠
- ٤٠- الإشارة ٤٠
- ٤١- الإتمام = الإشباع ٤٠
- ٤٢- الإدغام ٤١
- ٤٣- الإظهار ٤٢
- ٤٤- الترقيق ٤٢
- ٤٥- التفخيم ٤٣
- ٤٦- الاعتبار ٤٤
- ٤٧- الحركة ٤٤
- ٤٨- الإسكان ٤٤
- ٤٩- ألف التانيث ٤٤
- ٥٠- ذوات الراء ٤٥

- ٤٥ (٥١) - ذوات الواو
- ٤٥ (٥٢) - ذوات الياء
- ٤٥ (٥٣) - هاء التانيث
- ٤٥ (٥٤) - هاء السكت
- ٤٦ (٥٥) - هاء الكناية
- ٤٦ (٥٦) - صلة هاء الكناية
- ٤٧ (٥٧) - صلة ميم الجمع
- ٤٧ (٥٨) - ياء الإضافة
- ٤٧ (٥٩) - الياء الزائدة
- ٤٨ (٦٠) - الإرسال
- ٤٨ (٦١) - السكت
- ٤٨ (٦٢) - القطع
- ٤٩ (٦٣) - الوقف
- ٤٩ (٦٤) - المراقبة في الوقف

- ٤٩ الوقف التام (٦٥)
- ٥٠ الوقف الكامل
- ٥٠ الوقف الكافي
- ٥٠ الوقف الواجب
- ٥١ الوقف الجائز
- ٥١ الوقف الحسن
- ٥١ الوقف القبيح
- ٥٢ وقف البيان
- ٥٣ الوقف الاختباري
- ٥٣ الوقف الاختياري
- ٥٣ الوقف الاضطراري
- ٥٣ الوقف التعريفي
- ٥٣ الوقف على رؤوس الآي

الوقف المتعسف ٥٣

المحتويات ٥٧